

أغلقت السلطات الجزائرية العسكرية المنافذ البرية مع مالي بالكامل، وحصرت السماح في التنقل للحالات الإنسانية فقط، فيما أطلقت قوات من الجيش الجزائري عمليات تمشيط يشارك فيها 3 آلاف عسكري عبر الشريط الصحراوي المحيط بولاية ورقلة وفي مناطق الحدود المشتركة بين البلدين.

وذكرت صحيفة "الخبر" الجزائرية الصادرة صباح اليوم الأحد، أن هذه الإجراءات جاءت في أعقاب الحادث الإرهابي الذي استهدف أول أمس، الجمعة مقر قيادة قوات الدرك الوطني بوسط مدينة ورقلة الواقعة على بعد 820 كيلومترا جنوب شرق العاصمة وأسفر عن مصرع ضباط وانتحاري وإصابة ثلاثة عسكريين آخرين.

ونقلت الصحيفة عن مصدر مطلع قوله إن وزارتي الدفاع والداخلية قررتا اعتبار كل الحدود الجزائرية مع جمهورية مالي الممتدة على مسافة 1376 كلم منطقة عسكرية مغلقة، لا يجوز الاقتراب منها بالنسبة لغير السكان المحليين إلا برخصة أمنية مسبقة، وذلك مباشرة بعد الهجوم الانتحاري بورقلة، مشيرة إلى أن أكثر من 3 آلاف عسكري يشاركون منذ فجر أمس السبت في عملية تمشيط واسعة للصحراء المحيطة بمدينة ورقلة وصولا إلى مناطق تفرت وزلفانة وحاسي مسعود.

وكانت حركة الوحدة والجهاد في غرب إفريقيا التي تسيطر على شمال مالي قد أعلنت أمس مسؤوليتها عن الحادث الإرهابي الذي استهدف أول أمس مقر قيادة قوات الدرك الوطني بوسط مدينة ورقلة.

وقال المتحدث باسم حركة الوحدة والجهاد في غرب إفريقيا عدنان أبو وليد الصحراوي في تصريح نقلته وسائل الإعلام الجزائرية، أن الهجوم على مقر للدرك الجزائري في ورقلة نفذه شاب جزائري من المدينة نفسها.

وأضاف أن سيارة منفذ الهجوم الرباعية الدفع كانت محملة بحوالي 1300 كلجم من المواد المتفجرة. وكانت قيادة قوات الدرك الجزائري التابع للجيش قد أعلنت أن ضباطا وانتحاريا لقيا مصرعهما، وأصيب ثلاثة عسكريين آخرين في التفجير الإرهابي الذي استهدف مقر قيادة قوات الدرك الوطني بوسط مدينة ورقلة.

وذكر بيان صادر بعد ظهر أول أمس عن إدارة الإعلام بقيادة قوات الدرك الجزائري، أن الاعتداء ارتكبه إرهابي كان على متن سيارة مفخخة من نوع "تويوتا هيلكس" أراد اختراق المدخل الرئيسي للقيادة قوات الدرك بمدينة ورقلة.

وأضاف البيان أنه بعد تبادل إطلاق النار بين عناصر الدرك الوطني المتواجدين بنقطة المراقبة انفجرت السيارة الملغمة، مما أحدث انهيارا في بناية مركز المراقبة للمدخل الرئيسي وكذا انهيار سور وواجهة المقر.

وأشار البيان إلى أن هذا الاعتداء أدى إلى وفاة ضابط وإصابة ثلاثة دركيين بجروح نتيجة انهيار مبنى مركز المراقبة، بالإضافة إلى مصرع الانتحاري الذي كان داخل السيارة.

وأوضح البيان أنه تم فتح تحقيق في الحادث من قبل الأجهزة المختصة للدرك الوطني للكشف عن ملابساته

جدير بالذكر أن ولاية ورقلة تعد من الولايات الغنية بالنفط والتي كانت قد شهدت إجراءات أمنية مشددة حول الأماكن النفطية عقب اندلاع الثورة الليبية، خوفا من تسلل عناصر من تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي إلى أماكن استخراج النفط وخاصة في مدينة حاسي مسعود بولاية ورقلة والتي تعمل فيها عدد كبير من الشركات الأجنبية، وكان تفجير انتحاري قد استهدف يوم 3 مارس الماضي مقر لقوات الدرك بمدينة تمنراست الواقعة في أقصى جنوب البلاد السياحية وأسفر عن جرح 23 شخصا بجروح من بينهم 15 دركيا.

كما كان تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي قد أعلن في شهر أغسطس الماضي مسؤوليته عن التفجير

الانتحارى المزدوج الذى استهدف يوم 26 أغسطس الأكاديمية العسكرية بشرشال وخلف 18 قتيلا من بينهم ضباط
من سوريا وتونس و02 جريحا.

كاتب المقالة :

تاريخ النشر : 01/07/2012

من موقع : موقع الشيخ محمد فرج الأصفر

رابط الموقع : www.mohammdfarag.com